

دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)

م. سمير حنا بهنام
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الحمدانية

samirshoshandi@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى معرفة وقياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020) إذ تتنافس معظم دول العالم على الفوز بجذب الاستثمار الاجنبي بأكبر نسبة ممكنة، والعراق يعد من الدول التي لجأت إلى تطبيق الإصلاح الاقتصادي للتأثير على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وتصحيح مساره، نظراً لعجز موارده المحلية عن الإيفاء بما يتطلبه النمو الاقتصادي من موارد واعتمد البحث على المنهج النظري والكمي في التحليل للتوصل الى مجموعة من النتائج والمقترحات باستخدام نموذج قياسي اقتصادي تطبيقي بجمع البيانات والمعلومات، وتوصل الباحث الى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل سعر الصرف، صافي التجارة الخارجية، معدل التبادل التجاري، ومعدل التضخم من جهة أخرى ووجود علاقة توازنية معنوية قصيرة الأجل تربط بين متغيرات النموذج، وأبرز المقترحات وضع سياسات أكثر فعالية لاستهداف التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

The Role of Economic Reform Policies on attracting Foreign Direct Investment in the Iraqi Economy for the period (1990-2020)

Lecturer: Samir Hanna Behnam
College of Administration and Economics
University of Al-Hamdaniya

Abstract:

The Research aims to know and measure the impact of Economic Reform Policies in attracting Foreign Direct Investment in the Iraqi Economy for the period (1990-2020). As most countries of the world compete to win in attracting foreign investment as much as possible, and Iraq is one of the countries that resorted to applying economic reform to influence the Performance of macroeconomic indicators and correcting its course, due to the inability of its local resources to fulfill the resources required by economic growth. The researcher indicates the existence of a long-term joint complementarity relationship between foreign direct investment flows on the one hand and the growth rate of GDP, the rate of exchange rate, net foreign trade, the rate of trade exchange, and the rate of inflation on the other hand. And the existence of a short-term moral equilibrium relationship between the variables of the model, and the most

prominent proposals to develop more policies Effective for targeting inflation and maintaining exchange rate stability.

Keywords: Economic Reform, Economic Reform Policies and Programs, Attracting Foreign Direct Investment.

المقدمة

تعرض الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة الى استنزاف واضح في موارده الاقتصادية سواء (البشرية والطبيعية) بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وما تعرض له من دمار شامل في بنيته التحتية التي أدت الى أزمات مالية واقتصادية كبيرة، وان سوء استخدام وإدارة رأس المال كانت عاملاً مضافاً في تدميره باتخاذ قرارات أنية وإهمال التخطيط في اتخاذ القرار المناسب وعدم القدرة في تعبئة الموارد المتاحة بالشكل السليم نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا فضلاً عن ان اعمال النهب والتخريب والفساد الاداري والمالي الذي عانى منه الاقتصاد العراقي مما جعل عملية اعادة اعمار العراق وتأهيل اقتصاده ذات تكلفة كبيرة جداً والاعتماد على استراتيجية طويلة الاجل من اجل ذلك، فضلاً عن استهداف اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الانتاجية كماً ونوعاً بالاعتماد على آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية والنوعية.

مشكلة البحث: يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق العديد من المعوقات ومن أهمها الوضع الأمني وسيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأساسية، فضلاً عن ان عملية التنمية الاقتصادية لا زالت متعثرة بسبب انهيار في البنى التحتية، لذا تزايد اهتمام الدول (ومنها العراق) في إصلاح أنظمتها الاقتصادية من اجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة الدول النامية (الاقتصاد العراقي) لما تعانيه من نقص في رؤوس الأموال وضعف التكنولوجيا لذلك يجب السعي الى إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لاستقطاب هذه الأموال الى داخل البلد، هناك عدة تساؤلات تدور حول أهمية ودور الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ومن أهمها، ما هو دور الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وفي تحسين المؤشرات الكلية في الأداء الاقتصادي في العراق.

أهمية البحث: يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة في الدول النامية وخاصة التي يمر اقتصادها بالانتقال للتوجه نحو اقتصاد السوق، وازداد هذا التوجه مع بداية التسعينات نتيجة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات، ومن أهم أدوات التمويل وذلك بنقل وتدوير الأموال عالمياً عبر معظم دول العالم وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لتحقيق التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، فضلاً عن الدور الكبير الذي مارسه في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمته الفاعلة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة وقياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)، إذ تتنافس معظم دول العالم على الفوز بجذب الاستثمار الاجنبي بأكبر نسبة ممكنة، والعراق يعد من الدول التي لجأت إلى تطبيق الإصلاح الاقتصادي للتأثير على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وتصحيح مساره، نظراً

لعجز موارده المحلية عن الإيفاء بما يتطلبه النمو الاقتصادي من موارد، فضلاً عن دفع وتحقيق عملية النمو والاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث: حسب منطوق النظرية الاقتصادية فإن للإصلاح الاقتصادي أثراً إيجابياً على كافة القطاعات الاقتصادية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بدوره يؤدي إلى دفع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج النظري والكمي في التحليل للتوصل الى مجموعة من النتائج والمقترحات باستخدام نموذج قياسي اقتصادي تطبيقي بجمع البيانات والمعلومات والتقارير المنشورة لدى الجهات والهيئات الرسمية، فضلاً عن استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتحليل وتبويب ما تم الاطلاع عليه من دراسات وبحوث وتقارير واحصائيات مرتبطة بالبحث للوصول الى مجموعة من النتائج والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

اولاً. مفهوم وأهمية الإصلاح الاقتصادي: تعاني معظم اقتصادات الدول النامية ومنها الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وتشوهات مزمنة في هيكلها الاقتصادية، لذا تحتاج هذه الاختلالات الى معالجة من خلال مجموعة اجراءات الإصلاح الاقتصادي لخلق حالة من التوازن الاقتصادي العام بتحفير وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة على كافة المستويات والإصلاح الاقتصادي بشكل عام هو الجهد القومي المبذول من اجل تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي باتخاذ اجراءات كفيلة بتقويم السياسات الاقتصادية المتبعة (شعبيث ودلي، 2017: 234)، فضلاً عن تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدول والسيطرة عليها بهدف معالجة التضخم والبطالة والعديد من المشاكل الاقتصادية، واعتماد سياسات تهدف الى تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة بإزالة تشوهات الاسعار وتعزيز المنافسة وتحفيز السيطرة الادارية والفنية ومن ثم استعادة التوازن المالي داخلياً وخارجياً والحد من ظاهرة التضخم وتقوية وضع ميزان المدفوعات والاعتماد على سياسات الاستقرار الاقتصادي والاصلاحات التي تسعى لتحسين تخصيص الموارد وزيادة كفاءتها في الاجل الطويل (جاسم، 2017: 219). يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة من الاجراءات التي تؤدي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، بعبارة أخرى أنه جملة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تهدف لمعالجة الاختلالات والتشوهات في توازن الاقتصاد الكلي داخلياً وخارجياً والوصول الى معدلات نمو مرتفعة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشمل الإصلاح الاقتصادي الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الكلي على حد سواء ويمكن ان يتم ذلك بمساهمة صندوق النقد الدولي (الجميلي، 2007: 3)، ومن بين الإجراءات الفعالة في مجال الإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر وأعلى إنتاجية وكفاءة. والمفهوم الشامل للإصلاح الاقتصادي يهدف لتحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها لتلبية الاحتياجات الانسانية الآنية والمستقبلية بشكل أفضل من الماضي (العزاوي، 2009: 8).

ان سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة والمقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، تشير الى حزمة السياسات التي تُعنى بإدارة الطلب الاجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع اجمالي الناتج المحلي، وذلك يتطلب العديد من الاجراءات الاقتصادية منها تعديل اسعار صرف العملات المحلية لإزالة التشوهات المتأنتية من المغالاة في تحديده، وتقييد الانفاق الحكومي بهدف

تخفيض العجز في الميزانية العامة والغاء سياسات دعم الاسعار للقضاء على التشوهات التي تنتاب الأسعار في نظام السوق والتخفيف من قيود التجارة الخارجية والسعي نحو تحريرها (المكي، 2019: 22). بناءً على ذلك فإن عملية الإصلاح الاقتصادي ضرورية وبخاصة للاقتصادات التي تعاني من الركود والاختلالات الهيكلية، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الإصلاح الاقتصادي، وقد تم تطبيقه في دول عدة تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدوليين (Sokang, 2018: 36).

ثانياً. برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي: تتمثل هذه البرامج بحزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي والتي تتضمن عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف تقليص ومعالجة العجز الداخلي والخارجي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي بما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة (اسماعيل وعبد المنعم، 2018: 7)، وتشتمل هذه البرامج نوعين من سياسات الإصلاح وهي:

أ. سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي: تتضمن هذه السياسات حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة بتخفيض مستويات الطلب الكلي مع التوجه نحو اليات السوق باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف (Máttar and other, 2002: 29). فالسياسة المالية تستهدف الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة العجز في الموازنة العامة بما يلي:

1. تخفيض وترشيد الانفاق الجاري وزيادة مستويات كفاءته.
2. إعادة النظر في مختلف أنواع النفقات التحويلية لا سيما نظم دعم السلع الاستهلاكية الخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظم أكثر فاعلية.
3. زيادة مستويات كفاءة الانفاق الرأسمالي بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات.

في حين تستهدف السياسة النقدية زيادة معدلات الطلب الكلي عن طريق تبني سياسة نقدية تقييدية تتركز على عدم زيادة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الناتج الحقيقي بهدف تقليل مستويات الطلب الكلي والتضخم واحتواء العجز في موازين المدفوعات، وتركزت تلك السياسات على أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية والتي غالباً ما تكون مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية (يونس، 2010: 16).

ب. سياسات التكيف الهيكلي: تسعى هذه السياسات إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، اذ يغلب عليها الطابع القطاعي وذلك بزيادة مستويات الصادرات وترشيد دور الحكومة اقتصادياً لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، وتتضمن أيضاً عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي (Baskaran, Chaarlas, 2011: 8). يعرف التكيف بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي تتعرض لها أي دولة بهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات وتقليص عجز الموازنة

وتحقيق تقدم في نموه الاقتصادي (إبراهيم، 2004: 25)، اما التكيف الهيكلي فيقصد به مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار إلى هذه السياسات أيضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية، لان هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات، وتؤثر أيضاً على بعض المتغيرات الكلية مثل، الأسعار، عجز الموازنة، والميزان التجاري، أسعار الفائدة (جبار وعباس، 2008: 129). اما فيما يتعلق بتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، تؤكد عدة دراسات على أهمية تلك البرامج في تحفيز وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وان تأثير تلك السياسات يختلف حسب المدى الزمني لتطبيق تلك الإصلاحات وحسب نوعها، سواء كانت سياسات للتنشيط أو الاستقرار الاقتصادي أو سياسات للتكيف الهيكلي (البدر، 2017: 10).

ثالثاً. الأهداف التي يسعى الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيقها: لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وضعت منظمات التمويل الدولية جملة من البرامج منها التنشيط الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي لها عدة أهداف (كاظم، 2017: 46) ومن بين هذه الاهداف:

أ. معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد وايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية (Campos, Kinoshita, 2008: 11).

ب. تنويع الهيكل الانتاجي وزياد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بدلاً من الاعتماد على الموارد النفطية، وتنويع مصادر النمو والتنمية الاقتصادية.

ج. تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة وبخاصة مصادر الطاقة والنقد الاجنبي ورأس المال، واستخدام الاستثمارات العامة لتشجيع وتنمية الموارد البشرية والتقنيات الحديثة لتشكيل عناصر مهمة في تحسين استجابة الاقتصاد للإصلاح الاقتصادي.

د. الاستفادة من الميزة التنافسية لتحقيق زيادة حقيقية في معدلات النمو الاقتصادي.

هـ. توفير الدعم لأصحاب الدخل المحدود نتيجة زيادة معدلات التضخم.

و. زيادة معدل دخل الفرد من اجمالي الدخل القومي واعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

ز. زيادة وتنمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فضلا عن تطوير وتنمية قطاع التعليم وتحويل الاقتصاد الى اقتصاد المعرفة.

رابعاً. مفهوم واهمية وأنواع الاستثمار: ان مفهوم الاستثمار يختلف ويتنوع حسب الدراسة والهدف المراد به، إلا أن معظم الاقتصاديين يرى وجود الكثير من التشابه فيما بين هذه المفاهيم، هناك المفهوم المحاسبي والمالي والاقتصادي كل منهم يعبر عن وجهة نظره، الذي يهم دراستنا هو المفهوم الاقتصادي للاستثمار اذ يستمد أصوله من علم الاقتصاد كونه ذو صلة وثيقة بمجموعة من المفاهيم أهمها الادخار والاستهلاك والدخل والاقتراض والنمو والتنمية الاقتصادية (الجبوري، 2018: 12)، ففي الفكر الكلاسيكي يتحدد مفهوم الاستثمار بعلاقة الادخار بالاستثمار، ويعد التراكم الرأسمالي مصدراً هاماً للنمو الاقتصادي كما أوضحه (أدم سميث: A.Smith) فالعمل والادخار هما شرطان ضروريان لإثراء الأمة ويشاركه في هذا الرأي رواد الفكر الكلاسيكي كل من (دافيد ريكاردو وجان باتيست ساي D.Ricardo and J.B. Say) (علي، 2004: 8). يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يتم خارج الحدود الجغرافية للبلد المستثمر (البلد الأجنبي) ويكون على شكلين، الأول الاستثمار الأجنبي المباشر والثاني الاستثمار الأجنبي غير مباشر،

ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين أساسيين هما، امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية يعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التقنيات الحديثة وقدرات تدريبية عالية، وسلطة القرار الفعلية في الإدارة يستطيع المستثمر التأثير في إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها والتي تؤهله لتمرير قراراته حسب أهدافه (بهنام، 2013: 358). يقوم المستثمر في حالة الاستثمار المباشر في إدارة رأس المال أو المساهمة في إدارته أو الرقابة على كيفية استخدامه، أما الاستثمار غير المباشر هو استثمار الحافطة أو المحفظة ويكون قصير الأجل ويأخذ شكل امتلاك الأسهم والسندات، ويمكن أن يقسم الاستثمار من ناحية مكانه إلى استثمار داخلي وهو الذي يتم في بلد المستثمر (صاحب رأس المال) واستثمار أجنبي خارج بلد المستثمر أي في بلد أجنبي وهذا النوع يسمى الاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بـ (FDI)، وعرفته منظمة التجارة العالمية بأن الاستثمار يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (بلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المستقبل) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل. والاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار في حوافظ الأوراق المالية ويأخذ شكل امتلاك الأجانب للأسهم والسندات أو الحكومة في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط ألا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، ويتميز بكونه قصير الأجل.

المبحث الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

أولاً. الاقتصاد العراقي: يتنوع الاقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية وبنيته القطاعية، ويمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك بجملة من المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، اذ يلعب قطاع النفط دوراً محورياً في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبذلك هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، كما ويعتمد على النفط اعتماداً كلياً في توفير مستلزماته الاقتصادية وبنود الموازنة العامة للدولة، وذلك يشير الى خطورة الوضع نتيجة لما تعانیه أسعار النفط من تذبذبات في الاسواق العالمية من ارتفاع وانخفاض لأسباب عدة منها الاقتصادية والسياسية (الساعدي، 2015: 73)، ويعتمد بالدرجة الاولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بشكل كبير بتذبذبات في أسعار النفط، وذلك يجعل منه اقتصاداً ريعياً (أي اقتصاد احادي الجانب) كونه يعتمد بشكل كبير جداً على النفط وبذلك يصبح مقيداً بعوائد الربيع وهذا ما يعرضه الى عدة أزمات، وخير دليل على ذلك ما تعرض له من اثار سلبية نتيجة انخفاض اسعار النفط منذ مطلع عام 2020 بسبب جائحة كورونا مما جعل التوجه نحو الاقتراض الداخلي والخارجي لسد مستلزمات الموازنة العامة للدولة وتغطية نفقاتها ودفع رواتب الموظفين وكافة الالتزامات، وعدم الاستفادة من الوافرات المالية المتحققة في السنوات السابقة من ارتفاع اسعار النفط وتشغيلها في القطاعات الانتاجية الاخرى كالقطاع الصناعي والزراعي والاهتمام بهما بدلاً من هدر هذه الوافرات المالية بسبب الفساد المالي والإداري نتيجة سوء استخدام وإدارة رأس المال وعدم وضع خطط طويلة الاجل تحقق تنمية اقتصادية مستدامة، وبناء وتطوير البنى التحتية التي يعاني منها العراق فضلاً عن سوء الخدمات المقدمة رغم كونه

من الدول الغنية، وعند مقارنته مع الدول المجاورة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان افضل منها في كل شيء والان صعب المقارنة للأسباب الانفة الذكر (شعيب ودلي، 2017: 238). وفي ضوء كل ما تقدم يحتاج الاقتصاد العراقي الى التنوع في تكوين مصادر الدخل القومي وذلك بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالعراق بلاد الرافدين دجلة والفرات الخيرين يوفران مستلزمات الزراعة التي اهملت بسبب عدم التخطيط الجيد كونه بلد الحضارات منذ البداية كان يعتمد على الزراعة وكل مقوماتها متوفرة وكذلك القطاع الصناعي رغم انه كان في بداية السبعينات ينتج سلع استهلاكية بسيطة تسد حاجة السوق المحلية (كاظم، 2017: 51). مما تقدم اتضح بان الاقتصاد العراقي تعرض الى صدمات وازمات عديدة، واهم يميزه انه اقتصاد ريعي اذ يعتمد أساساً على القطاع الاستخراجي أي قطاع النفط، وغالبية الخطط التنموية التي اعتمدت كانت تعتمد في تمويلها على الإيرادات العامة المتأتية من هذا القطاع، فقد شكلت صادرات النفط الخام نسبة لا تقل عن (90%) من قيمة صادرات العراق خلال فترة الدراسة، فضلاً عن كونه يعاني من تشوهات واختلالات هيكلية في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي (الدليمي، 2011: 163). كما وان سياسة الاصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين تسعى لتطبيق اللامركزية الاقتصادية في اقتصادات الدول النامية بالاعتماد على اليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص سواء المحلي والاجنبي والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي (عقل، 1998: 16)، فضلاً عن انها تهدف الى اصلاح واعادة بناء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الاقتصاد الوطني وتوفير الرفاهية للشعب العراقي (مناتي، مجيد، 2017: 361)، ومن اهم مكونات سياسة الاصلاح الاقتصادي بإيجاز هي:

1. تنمية وتعزيز دور القطاع الخاص، اذ يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في اعمار العراق والعملية التنموية المستدامة، كونه المحرك الاول لتنويع الاقتصاد العراقي، ويتطلب ذلك احداث تغييرات هيكلية ومؤسسية وقانونية لخلق مناخ ملائم، وازالة جميع القيود الكمية والنوعية التي تعيق حركته.
2. تنمية وتطوير وتأهيل وتدريب الموارد البشرية (القوى العاملة) لتقديم الخدمات بشكل جيد.
3. اعادة هيكلة وتطوير وتعزيز اداء المؤسسات الحكومية.
4. تخفيض دعم المستهلكين والمنتجين بشكل مباشر وغير مباشر.
5. تحرير التجارة الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة كفاءة اداء الاقتصاد العراقي.
6. دعم وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بإصلاح الشركات المحلية الحكومية.
7. التنمية الإقليمية التي تسعى لتعزيز القدرات التنموية والادارية والتنظيمية للمحافظات وضمان الكفاءة والعدالة للعملية التنموية.

وفي ضوء ما تقدم نستنتج بان اهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي بشكل عام تتضمن ما يلي:

1. تخفيف اعباء ميزانية الدولة وتوجيه الأنفاق العام نحو دعم وتعزيز البنى التحتية والمشاريع والمنشآت الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية.
2. اتباع اجراءات رقابية صارمة بخاصة النفقات الحكومية.
3. تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين العام والخاص، كون عملية الخصخصة هي جزء هام من برامج الاصلاح الاقتصادي.

4. تطوير وتشجيع حركة الاسواق المالية المحلية بما يضمن تنمية القدرات الانتاجية.
5. خلق المناخ الاستثماري المناسب لدعم الاستثمارات المحلية، واستقطاب وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

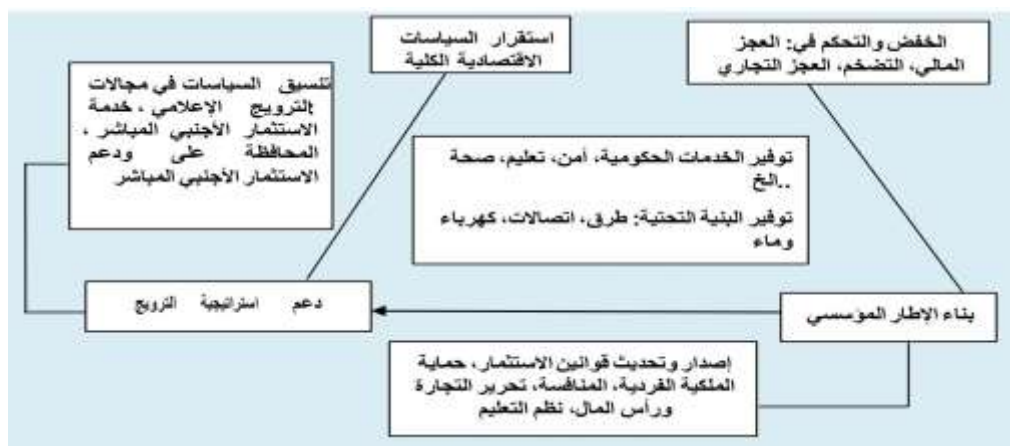
ثانياً. مقومات إصلاح الاقتصاد العراقي للاقتصاد العراقي عدة مقومات للإصلاح تتعلق بقرارات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك ومن اهمها، توافر الإرادة السياسية اللازمة لتبني برامج الإصلاح وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وسيادة القانون، وتوافر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي، وإصلاح المؤسسات التشريعية والقانونية لتنظيم عمل الاسواق المالية وتداول رأس المال في المشاريع الخاصة والعامة، فضلاً عن وفرة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية (الساعدي، 2015: 78).

ثالثاً. تحديات الإصلاح الاقتصادي: تواجه استراتيجية الإصلاح الاقتصادي وسياساته في العراق تحديات كبيرة ومن اهم هذه التحديات (خزاز، 2012: 21) بإيجاز:

1. الجانب الامني ضروري جداً لإتاحة الفرص الملائمة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني، إذ لا نتوقع إعادة اعمار العراق أو النهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الامني، تتطلب عملية جذب واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في العراق توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وامنية واقتصادية مستقرة، لذا فان الاستقرار الامني محدد اساس من محددات الاستثمار.
 2. لا توجد احصائيات دقيقة حول البطالة التي لها آثار سلبية على شرائح واسعة من المجتمع العراقي، منها ارتفاع عبء الاعالة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية حاجاتها الضرورية في الحياة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الفقر.
 3. الفساد الإداري والمالي الذي يمكن تعريفه بأنه سلوك منحرف يمارس من قبل بعض الموظفين الحكوميين داخل وخارج الجهاز الإداري وقد تكون اهدافه شخصية او سياسية لتحقيق مصالح سياسية، اقتصادية، اجتماعية او جميعها معا واشكاله متعددة ومتنوعة.
 4. مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي لطبيعة الاقتصاد العراقي، فمثلاً مسألة شطب ديون العراق الممنوحة من أعضاء نادي باريس التي جاءت بشروط قاسية وتنفيذ عملية الشطب بمراحل.
 5. مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي للبيئة الاجتماعية للمجتمع العراقي، وهي من التحديات التي لا ينبغي اهمالها نظراً للآثار الاجتماعية السلبية التي تتركها لجزء منه.
- رابعاً. الاختلالات الهيكلية وسبل الإصلاح** ان السبب الرئيس للتوجه نحو الإصلاح الاقتصادي في العراق هو وجود الاختلالات الهيكلية لضعف كفاءة اداء القطاع العام وانخفاض انتاجية العمل ورأس المال، فضلاً عن ضعف وغياب الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعجز الموازنة العامة بسبب عدم التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة، وعجز ميزان المدفوعات مع تزايد حجم المديونية الخارجية وتدهور شروط التبادل التجاري، وضعف البنى التحتية والتعليم والصحة وانخفاض مستوى الدخل وازمة الغذاء العالمية بسبب ارتفاع اسعار الغذاء، اذ كان لهذه الاختلالات اثر كبير في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي (الهاشمي واخرون، 2019: 94) ويمكن تقسيمها الى: اختلال هيكل الانتاج - اختلال الموازنة العامة للدولة- اختلال هيكل التجارة الخارجية.

يعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لأي دولة مؤشر مهم لنمو او ضعف الاقتصاد، ويمكن تعريفه بأنه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي ينتجها المجتمع والمباعة في السوق خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة واحدة، او مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين في تلك الدولة لمدة معينة عادة ما تكون سنة واحدة. اذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة نتيجة لاعتماده ولسنوات طويلة على الإيرادات النفطية، يعتمد بالدرجة الاولى على قطاع النفط وهو بذلك اقتصاد وحيد الجانب (جاسم، 2017: 223)، اما الاهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي فهي من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنوع الاقتصادي، فارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وانخفاض هذه النسبة يعكس ارتفاع درجة التنوع، وهذا يوضح العلاقة العكسية بين درجة التنوع الاقتصادي والاهمية النسبية لاحتياطات (النفط) في الناتج المحلي الاجمالي.

خامساً. استقطاب الاستثمارات الأجنبية: لا يمكن اجراء الاصلاح الاقتصادي في العراق من دون تنشيط وتعزيز الاستثمارات المحلية الوطنية ومن ثم بعد ذلك استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تنعكس ايجاباً في قيم المؤشرات الاقتصادية، لذلك فان الاستثمار الأجنبي يعبر عن استثمارات طويل الاجل في موجودات رأسمالية ثابتة، لذلك تعد عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية في غاية الاهمية ولعدة اسباب (السالم، محمد، 2018: 77) منها اسهام هذه الاستثمارات في توفير فرص العمل لإنشاء مشاريع جديدة مساندة ومكملة للأنشطة الاقتصادية المحلية مما ينعكس على زيادة وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين، وبتقليل العقبات التجارية التي تحد من مساهمة السلع والخدمات المحلية في الاسواق التجارية العالمية وذلك يعزز قيم الصادرات المحلية ومن ثم تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات، وتساعد في ادخال التكنولوجيا المتقدمة مما يؤدي الى زيادة كفاءة الاستثمارات المحلية وتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، وان عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية تتطلب توفير بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة، والعراق يعد بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة لتوفر كل مستلزمات ومتطلبات الاستثمارات الأجنبية من موارد طبيعية وبشرية، وبالرغم من ذلك هناك عوامل أخرى تجعل منه طاردة للاستثمارات الأجنبية منها عدم الاستقرار الأمني والسياسي ضعف البنى التحتية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي خلال فترة الثمانينات والتسعينات وما بعدها من حروب داخلية والفساد الاداري والمالي المستشري في كل مفاصل الدولة وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية التي جعلت من العراق متأخر اقتصادياً عن بقية الدول المجاورة مثل تركيا ودولة الامارات العربية. ورغم ذلك فان لدى العراق رغبة في تنويع مصادر دخله وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الكلية المعتمدة في الموازنة العامة للدولة، وهذا ما أدى الى ضرورة التعجيل في اتخاذ الخطوات الأساسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي، ولكن واقع الحال ان للاستثمار الأجنبي العديد من الإيجابيات والسلبيات في الوقت نفسه، وهذا ما دفع العديد من الباحثين إلى تقييم دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول فقد اختلفت النتائج من دولة إلى أخرى ومن فتره زمنية لأخرى.



الشكل (1): المكونات الأساسية لخطة استقطاب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر
المصدر: الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي
والبيئي في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

المبحث الثالث: تقدير أثر الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2020)

أولاً. وصف نموذج الدراسة ومنهجية القياس والتحليل: في حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السنة الحالية بقيمهم في السنوات السابقة سيقودنا ذلك إلى تضمين هذه المتغيرات في النموذج، بالتالي سيتكون لدينا نموذج حركي، في هذه الحالة فإننا نتعامل مع نماذج الإبطاء الزمني. وخير مثال على هذه النماذج هو نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية الموزعة والذي يشار إليه اختصاراً بنموذج (ARDL). لقد استخدمت هذه النماذج منذ عقود سابقة، ولكن في السنوات الأخيرة تم التوصل إلى أن هذه النماذج ذات كفاءة عالية في وصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بصورة عامة إذا كان لدينا متغير مستقل واحد مع المتغير التابع فإن نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية الموزعة من الرتبة (p و q) حيث p هي رتبة الإبطاء الزمني للمتغير التابع و q رتبة الإبطاء الزمني للمتغير المستقل أي (p, q) ARDL سيأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j \Delta X_{t-j} + \delta X_{t-1} + \lambda Y_{t-1} + U_t \quad \dots \dots (1)$$

حيث يمثل الرمز Δ الفرق الأول، أي أن: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ و $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$
إن معاملات النموذج λ و δ هي معاملات العلاقة طويلة الأجل، ومن خلالها يمكن التوصل إلى ما يسمى بمعادلة التكامل المشترك أي معادلة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويطلق على λ بمعامل تصحيح الخطأ (ECT) ومن مواصفاته يجب أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يكون هناك تصحيحاً للخطأ وتكون هناك إمكانية للعودة إلى الوضع التوازني، وأيضاً λ عبارة عن النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. أما المعاملات $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_q$ و $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_p$ فإنها تشكل معاملات العلاقة قصيرة الأجل، أي هي المسؤولة عن وجود

العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وفي دراستنا هذه فإن لدينا (5) متغيرات مستقلة، عليه سيكون لدينا نموذج من الرتبة $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$. بالتالي فإن النموذج (1) سيكون:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{1,i} \Delta X_{1,t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{2,i} \Delta X_{2,t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_{3,i} \Delta X_{3,t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_{4,i} \Delta X_{4,t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_{5,i} \Delta X_{5,t-i} + \sum_{j=1}^5 \delta_j X_{j,t-1} + \lambda Y_{t-1} + U_t \quad \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Y_t : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI) (%).

X_1 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%).

X_2 : سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي.

X_3 : صافي التجارة الخارجية (%).

X_4 : معدل التبادل التجاري (%).

X_5 : معدل التضخم (%).

α_0 : معلمة المقطع أو الثابت في النموذج، وهي عبارة عن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة انعدام تأثير المتغيرات المستقلة في النموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات أو ميول النموذج وهي التي تقيس تأثير المتغيرات المستقلة بصورة متتالية في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

U_t : متغير الخطأ في النموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وتلك التي غير مضمنة في النموذج والتي لها تأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاستقرار السياسي والأمني، العلاقات الخارجية بين الدول، النزاعات والحروب وغيرها.

إن استخدام تحليل التكامل المشترك يستند إلى أعمال كل من (Engle & Granger, 1987) و (Johanson, 1988) و (Johansen & Juselius, 1990) وهذه تشترط جميعها أن تكون المتغيرات المستخدمة في معادلة التكامل المشترك متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، لذلك لا يمكن تطبيق هذه المنهجيات في حالة وجود بعض المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر والبعض الآخر متكاملة من الدرجة الأولى في نفس المعادلة. هذه المحدودية في استخدام نماذج التكامل المشترك دفعت (Pesaran & Shin, 1999) ومن ثم (Pesaran et al., 2001) إلى استنتاج نماذج $ARDL$ واستخدامها في تحليل التكامل المشترك، حيث يتم اختبار وجود التكامل المشترك من خلال اختبار يسمى باختبار الحدود، ويمتاز هذا الاختبار عن باقي الاختبارات بما يلي: (Canal-Fernandez & Fernandez, 2018)

1. لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فالشرط الوحيد هو ألا يكون هناك متغير متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$.

2. يمكن تطبيق نماذج ARDL للتكامل المشترك في حالة حجم العينة الصغير ويعطي نتائج جيدة على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب حجم عينة كبير.

3. يمكن من خلاله الحصول على معلمات علاقات التوازن في الأجل القصير والأجل الطويل معاً في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين.

4. تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

إن استخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك تتلخص في المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج. يلاحظ أن معظم السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي ذات اتجاه عام متزايد أو متناقص، وبناءً على ذلك معظمها تكون غير ساكنة أو غير مستقرة. المشكلة تكمن في أن بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة هي أن تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي إلى نتائج غير صحيحة، في مثل هذه الحالات من الممكن الحصول على معامل تحديد (R^2) مرتفع وقيم معنوية ومرتفعة لاختبار (t) لمقدرات النموذج وقد لا يكون لها معنى اقتصادي، وكذلك قيمة معامل التحديد تكون أكبر من قيمة إحصائية دربن-واتسن (D.W). هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون كفوة أو متسقة، وبناءً على ذلك فإن نتائج الاختبارات الإحصائية ستكون غير صحيحة، ويطلق على نموذج الانحدار في مثل هذه الحالة بالانحدار الزائف، فعندما تكون السلسلة غير ساكنة فإنها ستتضمن جذر الوحدة ويجب تصحيحها للخلاص منه لتصبح السلسلة ساكنة، فالسكون يعني ثبات المتوسط الحسابي والتباين للمتغير. إن اختبار سكون أو استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة يتطلب اختبار جذر الوحدة، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً هو اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) حيث تنص فرضية العدم في هذا الاختبار على أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير تتضمن جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة، وتشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك (Gujarati, 2004).

هناك ثلاث نماذج لهذا الاختبار، النموذج الأول لا يتضمن الاتجاه العام ولا المقطع، والنموذج الثاني يتضمن المقطع فقط، والنموذج الثالث الذي يتضمن المقطع والاتجاه، وللحكم بأن السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة بالأصل أو بالمستوى يجب أن يتم رفض فرضية العدم في حالة النماذج الثلاثة أعلاه. يبدأ الاختبار بإيجاد أكبر فجوة إبطاء والتي يمكن أن يتحقق السكون عندها وذلك من خلال استخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، فإذا تم قبول فرضية العدم لنموذج واحد على الأقل فإنه يتم الحكم على أن السلسلة غير ساكنة لذلك يتم الانتقال إلى المرحلة التالية بأخذ الفرق الأول وتكرار اختبار فرضية العدم للنماذج الثلاثة وهكذا تتم العملية لغاية الحصول على رفض فرضية العدم للنماذج الثلاثة عندئذ تصبح السلسلة مستقرة عند ذلك الفرق أو أنها متكاملة عند ذلك الفرق.

المرحلة الثانية: تحديد رتبة فجوة الإبطاء المثلى للنموذج ككل، فيها يتم الاعتماد على جملة معايير لتحديد رتبة فجوة الإبطاء المثلى ومن الممكن البدء بها لغرض تقدير النموذج الحركي ويتم ذلك من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

المرحلة الثالثة: تقدير نماذج الإبطاء ARDL. الكثير من البرمجيات الجاهزة تقوم بالبحث بصورة

أوتوماتيكية عن أفضل رتبة للنموذج من خلال اعتماد بعض المعايير مثل معيار أكايكي للمعلومات (AIC)، فبعد تحديد رتبة فجوة الإبطاء المثلى من خلال المرحلة السابقة، يقوم البرنامج بتقدير كافة النماذج الممكنة اعتماداً على رتبة فجوة الإبطاء المثلى، وفي كل مرة يتم حساب (AIC) فعند الوصول إلى أقل قيمة ل (AIC) عندها يتم تحديد أفضل رتبة للنموذج.

المرحلة الرابعة: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار الحدود.

المرحلة الخامسة: تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

المرحلة السادسة: تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

المرحلة السابعة: إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج، في هذه المرحلة يتم التأكد من أربع قضايا رئيسية وهي التوزيع الطبيعي للبواقي (الأخطاء) الناتجة من النموذج، خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في قيم البواقي، خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين في قيم البواقي، ثبات النموذج.

ثانياً. تحليل نتائج النموذج:

1. **اختبار الاستقرار:** باستخدام نماذج (VAR) تم تحديد أقصى فجوة إبطاء لكل متغير، ومن ثم تم إجراء اختبار ديكي-فولر على متغيرات الدراسة وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (1): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة

	Max. Lag	Original Variable (Level)		After one Difference	
		Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
Y	2	-1.937 ^{n.s}	-2.580 ^{n.s}	-4.189***	-4.214**
		(0.312)	(0.291)	(0.003)	(0.013)
X ₁	0	-8.918***	-8.785***		
		(0.000)	(0.000)		
X ₂	1	-0.762 ^{n.s}	-1.644 ^{n.s}	-5.496***	-5.395***
		(0.815)	(0.751)	(0.000)	(0.000)
X ₃	1	-1.721 ^{n.s}	-1.513 ^{n.s}	-4.651***	-4.715***
		(0.411)	(0.803)	(0.000)	(0.004)
X ₄	1	-2.936 ^{n.s}	-2.862 ^{n.s}	-5.941***	-5.887***
		(0.053)	(0.188)	(0.000)	(0.000)
X ₅	1	-1.824***	-2.922***	-5.437***	-5.341***
		(0.362)	(0.170)	(0.000)	(0.001)
* significant at 10% level			- مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews.		
** significant at 5% level			- القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value		
*** significant at 1% level			- قيم Max.Lag تم إيجادها من خلال نماذج VAR		
n.s not significant					

يلاحظ من نتائج الجدول (1) أن متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو ساكن بالأصل، أي أنه متكامل بالمستوى I(0)، بينما جميع المتغيرات الأخرى كانت غير مستقرة

بالأصل وبعد أخذ الفرق الأول لها أصبحت مستقرة $I(1)$. وبناءً على هذه النتائج فإنه يمكن تقدير نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة.

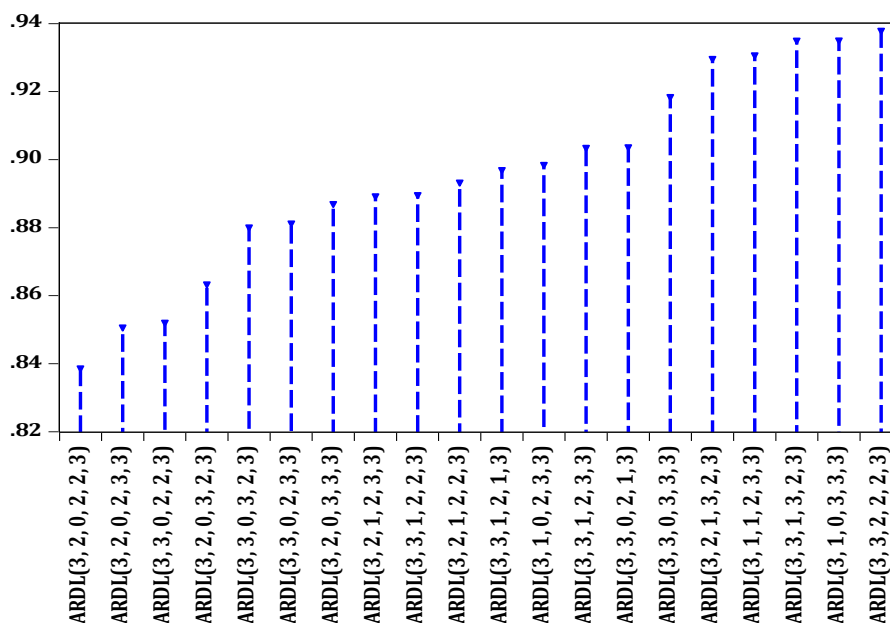
2. تحديد رتبة فجوة الإبطاء المثلى من خلال نموذج (VAR): إن جميع اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء وفقاً لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) تتطلب تحديد فجوات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة بالنموذج، ويتم ذلك بجملة معايير. يعرض الجدول (2) معايير المعلومات لاختيار فجوة الإبطاء المثلى وهي: إحصاء اختبار نسبة الإمكان المعدل التعاقبي (LR)، خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، معيار أكايكي للمعلومات (AIC)، معيار معلومات سشوارز (SC)، معيار هنان-كوين للمعلومات (HQ).

الجدول (2): تحديد رتبة فجوة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج الدراسة وفقاً لتحليل (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-666.6742	NA	2.97e+13	48.0482	48.3336	48.1354
1	-556.6856	164.9828*	1.60e+11	42.7633	44.7616*	43.3742
2	-511.6262	48.2780	1.25e+11	42.1162	45.8273	43.2507
3	-450.1454	39.5233	7.52e+10*	40.2961*	45.7201	41.9543*
* denotes the optimal Lag length of the variable LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews

يلاحظ من الجدول السابق أن رتبة فجوة الإبطاء المثلى هي: فجوة واحدة حسب معياري (LR, SC) وثلاث فجوات حسب معايير (FPE, AIC, HQ)، وبناءً على نتائج غالبية المعايير فإن فجوة الإبطاء المثلى لغرض تقدير نموذج ARDL هي (3) أي عند الزمن (t-3).

3. تقدير نموذج (ARDL): عند البدء بإدخال رتبة فجوة الإبطاء المثلى (3) فجوات لجميع متغيرات النموذج فقد تبين أن أفضل رتبة للنموذج كانت هي الفرق الثالث لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الفرق الثاني لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الفرق صفر لمتغير سعر الصرف، الفرق الثاني لمتغير صافي التجارة الخارجية، الفرق الثاني لمتغير معدل التبادل التجاري، الفرق الثالث لمتغير معدل التضخم، أي أن النموذج سيكون من النوع $ARDL(3,2,0,2,2,3)$ ، وتأكيداً على ذلك فإن هذا النموذج يحقق أقل قيمة لمعيار أكايكي للمعلومات (AIC) والبالغة (0.839) من بين (3072) نموذج تم تقديره، كما يظهر ذلك جلياً من الشكل (1) أدناه.



الشكل (1): قيم معيار أكايكي (AIC) لأفضل (20) نموذج ARDL من الرتب المختلفة
بيانات الدراسة: الجدول (3) يعرض نتائج تقدير النموذج ARDL (3, 2, 0, 2, 2, 3)، والصيغة القياسية للنموذج ستكون:

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & 147.093 + 0.5142Y_{t-1} - 0.9054Y_{t-2} + 0.7015Y_{t-3} - 0.0003X_{1,t} \\ & - 0.0145X_{1,t-1} + 0.0664X_{1,t-2} - 0.0013X_{2,t} + 0.0093X_{3,t} - 0.0156X_{3,t-1} \\ & + 0.0206X_{3,t-2} - 0.0098X_{4,t} - 0.008X_{4,t-1} + 0.0031X_{4,t-2} - 2.5254X_{5,t} \\ & - 0.5502X_{5,t-1} - 1.0353X_{5,t-2} + 0.7981\Delta X_{5,t-3} \dots \dots (3) \end{aligned}$$

ويلاحظ من الجدول (3) أن معظم مقدرات نموذج كات ذات معنوية إحصائية بحسب قيمها الاحتمالية التي كانت أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية (5%).
4. اختبار التكامل المشترك: تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدر، أي أن:

$$H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = 0$$

أما الفرضية البديلة فتتص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدر، أي أن:

$$H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq 0$$

حيث أن $\delta_1, \delta_2, \delta_3, \delta_4, \delta_5$ هي معاملات المتغيرات المستقلة على التوالي وبفجوة إبطاء واحدة وكما وردت بالمعادلة (2).

الجدول (3): نتائج تقدير نموذج ARDL(3,2,0,2,2,3) لمتغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y_{t-1}	0.5142	0.1422	3.6155**	0.005
Y_{t-2}	-0.9054	0.1755	-5.1586**	0.000
Y_{t-3}	0.7015	0.1386	5.0628**	0.001
$X_{1,t}$	-0.0003	0.0076	-0.0368 ^{n.s}	0.971
$X_{1,t-1}$	-0.0145	0.0056	-2.5769*	0.028

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$X_{1,t-2}$	0.0064	0.0043	1.4769 ^{n.s}	0.171
$X_{2,t}$	-0.0013	0.0006	-1.9864 ^{n.s}	0.075
$X_{3,t}$	0.0093	0.0043	2.1551 ^{n.s}	0.057
$X_{3,t-1}$	-0.0156	0.0057	-2.7350*	0.021
$X_{3,t-2}$	0.0206	0.0044	4.6703**	0.001
$X_{4,t}$	-0.0098	0.0024	-4.0061**	0.003
$X_{4,t-1}$	0.0080	0.0022	3.5636**	0.005
$X_{4,t-2}$	0.0031	0.0020	1.5464 ^{n.s}	0.153
$X_{5,t}$	-2.5254	0.2658	-9.5024**	0.000
$X_{5,t-1}$	-0.5502	0.3208	-1.7147 ^{n.s}	0.117
$X_{5,t-2}$	-1.0353	0.3302	-3.1349*	0.011
$X_{5,t-3}$	0.7981	0.3617	2.2063 ^{n.s}	0.052
C	147.093	32.939	4.4657**	0.001
R-squared	0.9869	Mean dependent var.		-0.2974
Adjusted R-squar.	0.9646	S.D. dependent var.		1.7214
S.E. of regression	0.3238	Akaike info criterion		0.8386
Sum squared resid.	1.0483	Schwarz criterion		1.6950
Log likelihood	6.2596	Hannan-Quinn criter.		1.1004
F-statistic	44.303**	Durbin-Watson stat.		2.2339
Prob (F-statistic)	0.0000			
** significant at 1% level		مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews.		
* significant at 5% level				
n.s not significant				

ونستخدم اختبار الحدود لإيجاد علاقة التكامل المشترك، أي العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. فمن الجدول (4) نجد أن قيمة اختبار F بلغت (9.8201) وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا $I(1)$ عند مستوى معنوي (1%) والبالغة (4.68)، عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة مما يؤكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المقدر.

الجدول (4): نتائج اختبار الحدود لإيجاد التكامل المشترك بين متغيرات نموذج

ARDL (3, 2, 0, 2, 2, 3)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Sig. F	I(0)	I(1)
F-statistic	9.8201**	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
**significant at 1% level		مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews.		

5. تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل: إن نتائج العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين كل من المتغيرات: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل سعر الصرف، صافي التجارة الخارجية، معدل التبادل التجاري، معدل التضخم، وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار نموذج ARDL معطاة بالجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$X_{1,t}$	-0.0122	0.0176	-0.6950 ^{n.s}	0.503
$X_{2,t}$	-0.0018	0.0007	-2.7337*	0.021
$X_{3,t}$	0.0208	0.0027	7.7938**	0.000
$X_{4,t}$	0.0019	0.0044	0.4325 ^{n.s}	0.675
$X_{5,t}$	-4.8036	0.4397	-10.9239**	0.000
c	213.2920	20.3291	10.492**	0.000
** significant at 1% level * significant at 5% level n.s not significant			مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews10	

بناءً على نتائج الجدول (5) يمكننا صياغة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

$$Y_t = 213.292 - 0.0122X_{1,t} - 0.0018X_{2,t} + 0.0208X_{3,t} + 0.0019X_{4,t} - 4.8036X_{5,t} \quad \dots\dots\dots (4)$$

ويتبين من هذه النتائج أن كلاً من معدل سعر الصرف، وصافي التجارة الخارجية، ومعدل التضخم تؤثر في الأجل الطويل بصورة معنوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد جاءت العلاقة بين معدل سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مخالفة لما هو متوقع، ومع ذلك كانت نسبة التأثير ضعيفة جداً إذ أن ارتفاع معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بدينار عراقي واحد يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.0018%). أما من حيث تأثير صافي التجارة الخارجية وكما هو متوقع فإن الأثر طردي، حيث أن ارتفاع صافي التجارة الخارجية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.021%). وكذلك جاءت العلاقة العكسية بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو متوقع، حيث أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (4.8%)، كما أظهرت النتائج أنه في الأجل الطويل لم يظهر أي تأثير من قبل كلاً من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التبادل التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على القيم الاحتمالية لمعاملات هذه المتغيرات التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (5%).

6. تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM): بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فإن العلاقة التوازنية قصيرة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL يمكن التوصل لها من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ حيث كانت النتائج كالآتي:

الجدول (6): نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔY_{t-1}	0.2039	0.0788	2.5886*	0.027
ΔY_{t-2}	-0.7015	0.0844	-8.3152**	0.000
$\Delta X_{1,t}$	-0.0003	0.0032	-0.0877 ^{n.s}	0.932
$\Delta X_{1,t-1}$	-0.0064	0.0021	-3.0646*	0.012
$\Delta X_{3,t}$	0.0093	0.0024	3.9666**	0.003
$\Delta X_{3,t-1}$	-0.0206	0.0030	-6.9348**	0.000
$\Delta X_{4,t}$	-0.0098	0.0014	-7.1651**	0.000
$\Delta X_{4,t-1}$	-0.0031	0.0013	-2.3656*	0.040
$\Delta X_{5,t}$	-2.5254	0.1783	-14.167**	0.000
$\Delta X_{5,t-1}$	0.2372	0.1992	1.1906 ^{n.s}	0.261
$\Delta X_{5,t-2}$	-0.7981	0.2023	-3.9458**	0.003
CointEq(-1)	-0.6896	0.0702	-9.8204**	0.000
R-squared	0.9544	Mean dependent var.		-0.0781
Adjusted R-squar.	0.9230	S.D. dependent var.		0.9223
S.E. of regression	0.2560	Akaike info criterion		0.4100
Sum squared resid.	1.0483	Schwarz criterion		0.9810
Log likelihood	6.2596	Hannan-Quinn criter.		0.5846
Durbin-Watson stat.	2.2339			
** significant at 1% level * significant at 5% level n.s not significant		مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews10		

ويمكن من خلال نتائج الجدول (6) صياغة العلاقة التوازنية قصيرة الأجل وفق الآتي:

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & 0.2039\Delta Y_{t-1} - 0.7015\Delta Y_{t-2} - 0.0003\Delta X_{1,t} - 0.0064\Delta X_{1,t-1} \\ & + 0.0093\Delta X_{3,t} \\ & - 0.0206\Delta X_{3,t-1} - 0.0098\Delta X_{4,t} - 0.0031\Delta X_{4,t-1} - 2.5254\Delta X_{5,t} \\ & + 0.2372\Delta X_{5,t-1} - 0.7981\Delta X_{5,t-2} \\ & - 0.6896\text{CointEq}(-1) \end{aligned} \quad \dots\dots\dots (5)$$

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير في سلوك المتغيرات الداخلة في العلاقة التوازنية طويلة الأجل. ومن نتائج الجدول (6) فإن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq(-1) يساوي (-0.6896) ولكونه معنوي وإشارته سالبة فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن هذه العلاقة ستتجه إلى التصحيح في مسارها التوازني في الأجل القصير. وهذا يعني أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر

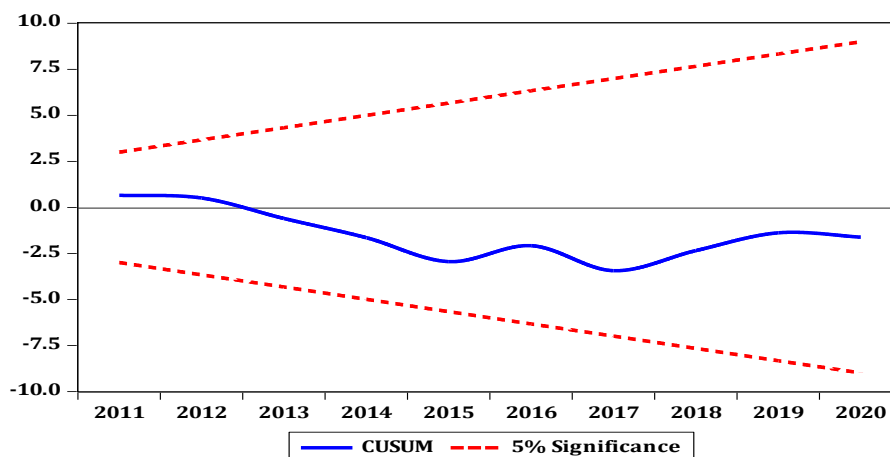
تتعدل قيمته نحو القيم التوازنية بنسبة (69%) تقريباً سنوياً باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بعبارة أخرى، عندما ينحرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية فإنه سوف يتصحح بنسبة (69%) عن هذا الانحراف في الفترة (t) وهذا التصحيح يستغرق $(\frac{1}{0.6896} = 1.45 \cong 1.5)$ سنة ونصف تقريباً للعودة إلى قيمته التوازنية. أما فيما يخص تأثير المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية باستثناء الفرق الأول لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الفرق الأول لمعدل التضخم بفجوة واحدة. من ذلك يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر قيمه في الفترات السابقة بكل من قيم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل سعر الصرف، صافي التجارة الخارجية، معدل التبادل التجاري، ومعدل التضخم.

7. الاختبارات التشخيصية للنموذج: إن جميع النتائج السابقة مستتبطة من النموذج الأساسي لمتغيرات الدراسة وهو نموذج (3, 2, 0, 2, 2, 3) ARDL المعطى بالمعادلة (3). الجدول (7) يعرض نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

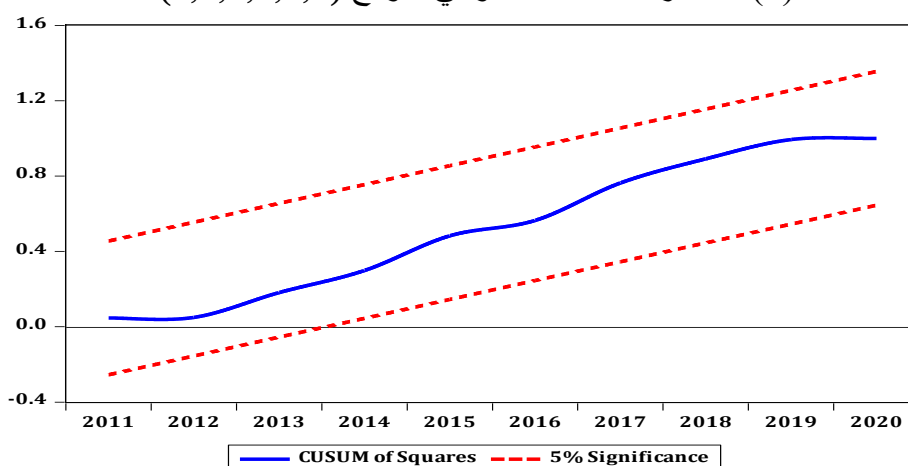
الجدول (7): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي (3, 2, 0, 2, 2, 3) ARDL

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.8736 ^{n.s}	0.270
Autocorrelation	F-Statistic	0.6170 ^{n.s}	0.563
Breusch-Godfrey	Chi-Square	3.7421 ^{n.s}	0.154
Heteroskedasticity	F-statistic	0.3541 ^{n.s}	0.971
Breusch-Pagan-Godfrey	Chi-Square	10.5219 ^{n.s}	0.880
Model's Stability	t-Statistic	0.2301 ^{n.s}	0.823
Ramsey-Reset	F-Statistic	0.0529 ^{n.s}	0.823
n.s: not significant		مخرجات البرمجية Eviews-10	

يتبين من الجدول أعلاه أن بواقي النموذج تتبع الطبيعي اعتماداً على القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera والتي كانت أكبر من (5%) كما أن هذه البواقي لا ترتبط مع بعضها استناداً إلى اختباري Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي حيث كانت القيم الاحتمالية للاختبارين أكبر من (5%) فضلاً عن تجانس (ثبات) تباين البواقي من خلال اختباري Breusch-Pagan-Godfrey اللذين كانت قيمهما الاحتمالية أكبر من (5%) كما أُنسَم النموذج بالثبات الهيكلي في شكل الدالة اعتماداً على نتائج اختباري Ramsey-Reset اللذين كانت قيمهما الاحتمالية أكبر من (5%)، وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغييرات هيكلية ولمعرفة مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار ثبات النموذج الذي يتضمن تطبيق اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة والذي يرمز له اختصاراً بـ CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة والذي يرمز له اختصاراً بـ CUSUM of Squares.



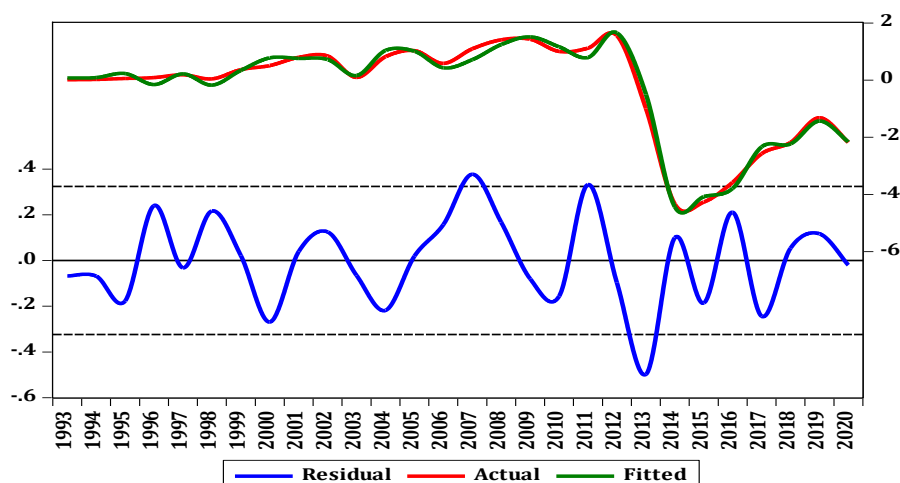
الشكل (2): اختبار CUSUM لبواقلي نموذج $ARDL(3,2,0,2,2,3)$



الشكل (3): اختبار CUSUM of Squares لبواقلي نموذج $ARDL(3,2,0,2,2,3)$

يتضح من الشكلين السابقين أن النموذج القياسي المقدر $ARDL(3,2,0,2,2,3)$ ثابت على كامل المدة الزمنية ولا وجود لانقطاعات هيكلية، ويمكن القول إن هناك انسجام وتناسق في النموذج بين نتائج الأجل القصير والطويل.

جودة النموذج: تأسيساً على ما تقدم، فإن النموذج القياسي المقدر $ARDL(3,2,0,2,2,3)$ الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل سعر الصرف، صافي التجارة الخارجية، معدل التبادل التجاري، ومعدل التضخم) وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (1990-2020) كان معنوياً عند مستوى (1%) اعتماداً على قيمة اختبار F البالغة (44.303)، وأن القدرة التفسيرية له تجاوزت (99%) والتي تشير إلى أن ما نسبته (99%) من التغيرات التي تحصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى إلى المتغيرات سابقة الذكر. كما أن النموذج لا يعاني من أية مشكلة من مشاكل النماذج القياسية فضلاً عن كونه مستقراً خلال فترة الدراسة، بالتالي فإنه يمثل هذه العلاقة خير تمثيل ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن يحدثها الإصلاح الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي مستقبلاً، كما يظهر ذلك الشكل البياني التالي الذي يظهر فيه التقارب الكبير بين القيم الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين القيم المتنبئ بها من خلال النموذج القياسي المقدر $ARDL(3,2,0,2,2,3)$.



الشكل (4): القيم الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتنبئ بها من خلال النموذج القياسي $ARDL(3,2,0,2,2,3)$

النتائج والمقترحات

أولاً. النتائج:

1. إن أفضل نموذج يمثل العلاقة بين المتغيرات: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل سعر الصرف، صافي التجارة الخارجية، معدل التبادل التجاري، ومعدل التضخم وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (1990-2020) هو نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية المؤزعة $ARDL(3, 2, 0, 2, 2, 3)$. وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة ما تتأثر بالتدفقات وبالمتغيرات أعلاه في السنوات السابقة. وتميز هذا النموذج بكفاءته العالية من خلال قدرته التفسيرية العالية (99%) وكذلك خلوه من كافة مشاكل النماذج القياسية وتميزه بالثبات والاستقرار خلال مدة الدراسة، فضلاً عن إعطائه تنبؤات قريبة جداً إلى القيم الحقيقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل سعر الصرف، صافي التجارة الخارجية، معدل التبادل التجاري، ومعدل التضخم من جهة أخرى.
3. وجود علاقة توازنية معنوية قصيرة الأجل تربط بين متغيرات النموذج، وهذا يعني أنه عندما ينحرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدى القصير فإنه يتصحح بنسبة (69%) من هذا الانحراف في السنة، ويعني أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستغرق ما يقارب عام ونصف حتى يصل إلى قيمته التوازنية.
4. توضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أن معدل التضخم له التأثير الأكبر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق خلال مدة الدراسة، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (4.8%)، وهذا يعني أن معدل التضخم يأتي في ركاب الإصلاح الاقتصادي في العراق. يأتي بالمرتبة الثانية من حيث التأثير صافي التجارة الخارجية، حيث أن ارتفاع صافي التجارة الخارجية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.021%)، وأخيراً وخلافاً لما هو متوقع فإن

ارتفاع معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بدينار عراقي واحد يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.0018%).

5. كما أظهرت النتائج أنه في الأجل الطويل لم يظهر أي تأثير من قبل كلاً من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التبادل التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً. المقترحات:

1. وضع سياسات أكثر فعالية لاستهداف التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف.
2. على الدولة الاهتمام البالغ بانتقاء الشركات الأجنبية الكفوءة والموثوق بها عالمياً لتجنب عمليات الفساد وغسيل الأموال.
3. تحسين المناخ الاستثماري وتحقيق بيئة استثمارية آمنة عن طريق قيام الدولة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع البنية التحتية لرفع كفاءة هذه المشاريع بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.
4. التركيز في الأولويات الاقتصادية والتنموية على دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تمنح التسهيلات والحوافز لإنجاز المشاريع بأقل تكلفة ممكنة.
5. ضرورة العمل على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الشامل لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. إبراهيم، أديب إبراهيم، 2004، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
2. إبراهيم، بسام يونس وآخرون، 2002، الاقتصاد القياسي، دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
3. الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الاجنبي والبيئي في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، 2003.
4. إسماعيل، محمد، عبد المنعم، هبة، 2018، دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
5. العزاوي، ابتسام علي حسين، 2009، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية، دراسة لبلدان مختارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.
6. البدري، نهى البدري الطاهر، 2017، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على الصادرات بالسودان دراسة تطبيقية (1990-2014)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.
7. بهنام، سمير حنا، 2013، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للفترة (1990-2011)، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد، 10، العدد 32، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
8. جاسم، محمد سلمان، 2017، دور الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 38، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، مصر.

9. جبار، إيمان عبد الكاظم وعباس، سحر، 2008، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 10، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
10. الجبوري، سفيان صالح خلف وعثمان، كمال الدين محمد، 2018، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مصر.
11. الجميلي، محمد سهيل محمد عباس، 2007، الإصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
12. خزاز، راضية اسمهان، 2012، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
13. الدليمي، بلاسم جميل خلف، 2011، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 62، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
14. الساعدي، حيدر عليوي شامي، 2015، الإصلاح الاقتصادي دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (العراق حالة دراسية)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، العدد 33، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
15. السالم، احمد جبر سالم ومحمد، عباس علي، 2018، متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 39، العراق.
16. شعيبث، سندس جاسم، دلي، شذى سالم، 2017، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق حالة دراسية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث، العراق.
17. عقل، مفلح محمد، 1998، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، الأردن نموذجاً، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 17، العدد 10، الأردن.
18. علي، علي عبد القادر، 2004، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، السنة الثالثة، الكويت.
19. كاظم، ثامر عبد العالي، 2017، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول، العراق.
20. المكي، موسى المكي بله، 2019، أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان (1990-2017)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
21. مناتي، عدنان ومجيد، ليلي ناجي، 2017، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والخمسون، بغداد، العراق.
22. الهاشمي، عادل سلام كشكول، واخرون، 2019، قياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق بعد 2003، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد 11، العدد 14، العراق.

23. يونس، عدنان حسين، 2010، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، العراق.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Pesaran, H. M., 1997, The role of economic theory in modelling the long-run. Economic Journal, 107, 178-191.
2. Pesaran, H.M. & Shin, Y., 1999, Autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis. In: S. Storm, ed. Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium. Cambridge University Press. Ch.11.
3. Pesaran, M.H.; Shin, Y. & Smith, R. J., 2001, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships". Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326.
4. Engle, R. F. & Granger, C. W. J., 1987, Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, 55, 251-276.
5. Johansen, S. & Juselius, K., 1990, Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52, 169-210.
6. Cañal-Fernández, V. & Fernández, J.T., 2018, the long run impact of foreign direct investment, exports, imports and GDP: evidence for Spain from an ARDL approach. European Historical Economics Society, No.128, 1-23.
7. Gujarati, N.D., 2004, Basic Econometrics, 4th edition, The McGraw-Hill Company, New York.
8. N. F. Campos, Y. Kinoshita, 2008, Foreign Direct Investment and Structural Reforms: Evidence from Eastern Europe and Latin America, International Monetary Fund.
9. S.A. Baskaran, L.J. Chaarlas, 2011, Impact of Economic Reforms on FDI in India, International Journal of Accounting Financial Management Volume, 1, Issue 1.
10. L. Melnyk, O. Kubatko, 2014, the impact of foreign direct investment on economic growth: case of post communism transition economies, JOURNAL, Problems and Perspectives in Management, Problems and Perspectives in Management, Volume 12, Issue 1.
11. J .Máttar, J.C. Moreno-Brid, W. Peres, 2002, Foreign Investment in Mexico after Economic Reform, United Nations Publication, Mexico.
12. K. Sokang, 2018, The Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Growth in Cambodia: Empirical Evidence, International Journal of Innovation and Economic Development, Volume 4, Issue 5.

ثالثاً. الانترنت:

1. The World Bank Group.
2. World bank-World Tables.
3. World Bank Data Bases.
4. World Development Wdi Statistics.